كلمة رئيس مجلس الإنماء والإعمار

المهندس نبيـل الجسـر

في

المؤتمر الثاني للمقاولين اللبنانيين

السراي الحكومي، في ٢٠١٠/٧/١

دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ سعد الحريري،
أصحاب المعالي والسعادة،
الحضور الكريم،

قبل دزينة من السنوات، انعقد المؤتمر الأول للمقاولين برعاية الشهيد رفيق الحريري. واليوم يرعى الرئيس سعد الحريري هذا المؤتمر الثاني. تغيّر الزمان، وتبدل المكان وانتقلت الرعاية من الأيدي الأمينة إلى الأيدي الأمينة. شخصان فقط يشهدان على المؤتَمرَين من الموقع نفسه: فؤاد الخازن وأنا. يمكنني ان اضمن لكم أني لن أكون في موقعي في المؤتمر المقبل، لكنني لا أضمن لكم الشيخ فؤاد!

تغيّر الزمان... وحصلت تطورات هامة في قطاع المقاولات. وإذا كان البعض يعتبر التطور الحاصل بطيئاً، فهو على حق. فعلى صعيد التصنيف، حصل انجاز هام تمثل بإصدار مرسوم تصنيف المتعهدين والاستشاريين الذي يهدف الى توحيد المعايير وحصر عملية التصنيف في جهة رسمية واحدة، بصرف النظر عن الإدارة التي تتولى التلزيم. هذا المرسوم شارك الجميع بصياغته ولاقى قبولاً عاما، إلا انه، لليوم، لم يدخل حيز التطبيق.

وعلى الصعيد التشريعي، عملنا بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية ووزارة الأشغال العامة والنقل ووزارة المالية وديوان المحاسبة ومكتب رئيس مجلس الوزراء على تطوير الإطار القانوني والمؤسسي لإدارة الصفقات العمومية. فبعد جهد استمر لعدة سنوات، اقر مجلس الوزراء مشروعي قانونين: الأول يتعلق بالصفقات العمومية والثاني بإنشاء إدارة المناقصات العمومية، بالإضافة الى مشروع مرسوم الشروط العامة لمشاريع الأشغال العامة. ونحن حالياً على تواصل مع وزارة التنمية الإدارية ووزارة المالية لوضع الصيغة النهائية لمشروع قانون الصفقات العمومية لإقراره، بصيغته الجديدة، من قبل مجلس الوزراء تمهيداً لإحالته الى المجلس النيابي. إن أهم ما استحدثته النصوص المقترحة هو:

- الإجازة لكل إدارة إجراء المناقصات العائدة لها وذلك بدلاً من حصر إجرائها بإدارة مركزية واحدة هي إدارة المناقصات التي تؤمن الدعم الفني للإدارة التي تطلب ذلك أو تتولى إجراء التلزيم بناءً لطلب الإدارة المعنية.

- تحديد إجراءات المناقصات، وشروط الاشتراك في المناقصات العامة والإقصاء عن المشاركة فيها،
- إجازة أنواع جديدة من المناقصات: إنشاء وإدارة المرافق العامة،
- وضع الأحكام الخاصة بصفقة شراء المعدات وبيع الأملاك العقارية،
- إمكانية المراجعة أمام "إدارة شؤون المناقصات العمومية" بشأن إسناد العقود العامة.

وبانتظار اعتماد دفتر الشروط الموحد، عملنا على إدخال معادلات تعديل الأسعار المعتمدة عالمياً في دفاتر الشروط مما يساهم في تفادي الاختلال في التوازن المالي للعقود نتيجة التقلبات الحادة للأسعار، كما حصل قبل سنوات. ان ذلك حصل فعلاً لكن المقاولين لم يتركوا لمصيرهم، فأقرت الدولة لهم تعويضات عادلة تمكنهم من الاستمرار وتطوير مؤسساتهم.

أما لجهة الفرص الاستثمارية، فالحكومة الحالية تتوجه جدياً إلى إشراك القطاع الخاص، بشكل فاعل، في تمويل وتنفيذ وإدارة مشاريع البنى التحتية والخدمات العامة.

ان ذلك سيتيح لأكبر عدد من شركات المقاولات الحصول على فرص عمل من جهة والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

هذه التطورات الايجابية لا تحجب بعض السلبيات التي ما زالت دون حل جذري كمشكلة تأمين مواد البناء بشكل منتظم ومراعٍ للبيئة، وموضوع الإطار التشريعي لقضايا السلامة العامة، حيث لم توضع المراسيم المتعلقة بمواضيع الزلازل والحريق والمصاعد حيّز التطبيق حتى اليوم.

لقد قامت الدولة ببعض واجباتها تجاه المقاولين. وعليهم أن يكمّلوا جهودها بجهودهم.

وللمناسبة، أورد لكم ما قاله الرئيس الشهيد رفيق الحريري، في مؤتمر المقاولين الأول عام ١٩٩٨ رداً على أحد الأسئلة. قال : " **ان التعاطي بين الدولة والمقاول هو نوع من العقد الأخلاقي أو عقد الشرف، هذا بالإضافة الى القوانين. لان القوانين وحدها تبقى غير كافية ما لم تكن ثمة قناعة لدى المقاول في ان يقدم عملاً جيداً** ".

هذه الحكمة هي من رجل اختبر الموقعين: موقع المقاول وموقع رجل الدولة. ولعل هذه الحكمة هي ما جعلت منه مقاولاً ناجحاً ورجل دولة من الطراز النادر.

آمل ان يكون هذه المؤتمر هو الثاني والأخير للمقاولين لأنني أتمنى لكم ان يكون لديكم، في المستقبل، حجم أعمال لا يسمح لكم بإيجاد الوقت الكافي لعقد المؤتمرات.

وشكراً.